الأمم المتحدة

A/59/817

الجمعية العامة

Distr :.General
27 May 2005
Arabic
Original: Russian

الدورة التاسعة والخمسون

البندان ٩٦ و ١٤٨ من جدول الأعمال

منع الجريمة والعدالة الجنائية

التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

رسالة مؤرخة ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

أود أن أعرب عن تقديري لاهتمامكم بالأحداث في أنديجان وانشغالكم بشأنها.

وبغية تزويدكم بمزيد من المعلومات وإحاطة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالوضع، يشرفني أن أحيل طيه مذكرة من البعثة الدائمة لجمهورية أوزبكستان لدى الأمم المتحدة تتعلق بالأحداث في منطقة أنديجان (انظر المرفق).

وأرجو تعميم هذه الرسالة ومرفقها على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

(توقيع) أليشر **وحيدوف**
الممثل الدائم

010605 010605 05-36442 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٥ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة تحياتها للأمين العام وتتشرف بإخباره، بناء على تعليمات من حكومة بلدها، أن الجمهورية تقدر انشغال سعادته بشأن الأحداث في أنديجان، وهو ما أعرب عنه في بيانه يوم ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٥ وفي المحادثة الهاتفية التي جرت بين سعادته ورئيس أوزبكستان، السيد إسلام كريموف، يوم ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٥.

وكما يعلم الجميع، فقد شهدت تلك المدينة ليلة ١٣/١٢ أيار/مايو أحداثا مأساوية ارتبطت بمحاولة بعض القوى المتطرفة زعزعة استقرار الوضع في أوزبكستان وفي أنحاء آسيا الوسطى.

فقد هاجم حوالي ٣٠ مجرما مسلحا، خططوا مسبقا لهجمات على منشآت حكومية، جهاز الدوريات والحراسة ووحدة عسكرية. وبعد أن استولوا على عدد كبير من الأسلحة النارية والقنابل اليدوية، اجتاح المقاتلون أراضي منشأة للعمل الإصلاحي حيث ارتكبوا أعمال عنف ضد الجنود الذين كانوا يزاولون مهامهم وأطلقوا سراح ما يقارب ٦٠٠ سجين، بمن فيهم أشخاص مدانون بارتكاب أنشطة إرهابية وجرائم عامة.

وبعدئذ حاول المهاجمون أن يستولوا على المباني التي تؤوي مكاتب الشؤون الداخلية الإقليمية وجهاز الأمن الوطني. لكن هذه المساعي قمعت من قبل قوات إنفاذ القانون. ومع ذلك، نجح قطاع الطرق المسلحون في الاستيلاء على مبنى الإدارة الإقليمية.

وفي طريقهم، أخذ المجرمون رهينة ما لا يقل عن ٢٠ سجينا. وفي مبنى الإدارة المحلية، أقام الإرهابيون نقاطا لإطلاق النار ومواقع للقناصة على سطح المبنى. وفي نفس الوقت، اتصل العديد منهم بالأقارب بالهواتف المحمولة وطلبوا منهم المجئ صحبة عائلاتهم إلى مبنى الإدارة. وبهذه الطريقة، استطاع المجرمون أن يجمعوا حوالي ٣٠٠ شخص في المبنى الذي استولوا عليه، بينهم نساء ومسنون وأطفال، وأنشأوا بذلك ''درعا حيا'' حولهم.

كما سجل جهاز المخابرات مكالمات هاتفية دولية من الإرهابيين إلى مشتركين في الخدمات الهاتفية في أراضي دول أخرى، وخاصة قيرغيزستان وأفغانستان.

وعند وصول رئيس أوزبكستان إسلام كريموف إلى أنديجان، أقام مركز قيادة لتحرير الرهائن والقضاء على الإرهابيين. وجرى التعهد بالقيام بكل ما هو ممكن لتقليل الخطر على حياة الرهائن المحتجزين إلى أدنى حد وإطلاق سراحهم.

وجرت مفاوضات لما يقارب ١١ ساعة. وقبلت سلطات أوزبكستان بتنازلات خطيرة: إذ وافقت على إطلاق سراح ستة متطرفين موقوفين وعرضت تزويد الإرهابيين بحافلات تقلهم، صحبة أسلحتهم، إلى منطقة يحددونها. لكن الإرهابيين استمروا في وضع مزيد من الشروط التي يعرفون أنه لا تمكن تلبيتها، ومنها مثلا، إطلاق سراح عدد من قادة منظمات دينية متطرفة وجلبهم بطائرة إلى أنديجان. وبتسييسهم لمطالبهم بهذه الطريقة، أوصلوا المفاوضات إلى طريق مسدود.

وحوالي الساعة ٢٠/٠٠ من ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٥، قام المجرمون، بعد أن أدركوا أن قوات الحكومة تعد لاقتحام مواقعهم وفي محاولة منهم لإحباط الهجوم، بالتحرك في عدة صفوف متسترين وراء الرهائن وأخلوا مبنى الإدارة الإقليمية. واستمر تعقب المقاتلين والقضاء عليهم خارج أنديجان مساء ذلك اليوم وصباح ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٥. وتمكنت وحدات المقاتلين من الانتشار في المنطقة، ونجحت أخرى في التسلل عبر الحدود إلى قيرغيزستان.

وقد لقي أشخاص أبرياء تماما حتفهم نتيجة هذا الحادث. كما توفي الكثيرون من بين أولئك الذين خدعهم قادتهم المتعصبون وأولئك الذين كانوا ينفذون أوامر مناصريهم ورعاتهم الأجانب.

وفي الوقت الحاضر، أصبح الوضع في أنديجان والمناطق المحيطة بها تحت السيطرة التامة لأجهزة السلطة واستعيدت الأنشطة العادية للبنية التحتية المحلية بكاملها. وتمكن ممثلو وسائل الإعلام الدولية وأعضاء الهيئات الدبلوماسية المعتمدة في أوزبكستان الذين زاروا منطقة أنديجان في ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٥ من مشاهدة ذلك بأنفسهم.

وشرع مكتب المدعي العام لأوزبكستان في اتخاذ الإجراءات الجنائية المتعلقة بالهجوم المسلح الذي تعرضت له محطة الشرطة وإحدى الوحدات العسكرية ومنشأة للعمل الإصلاحي، وبالاستيلاء على المبنى الإداري وأخذ الرهائن.

وفيما يتصل بالأحداث في أنديجان، أود أن أوجه انتباهكم إلى ما يلي.

أولا، توضح جميع الحقائق المتاحة والمواد الأولية أن من قاموا بتنظيم وتنفيذ الهجوم المسلح في أنديجان هم أعضاء في جماعة أكروميا الإسلامية، التي تتصل اتصالا مباشرا بمنظمة حزب التحرير الدينية المتطرفة، المحظور نشاطها في كثير من البلدان. وقد حاول المقاتلون التابعون لهذه الجماعة المتطرفة، بعد أن اختبأوا في وادي فرغانة، تنفيذ خططهم الطويلة الأجل المتمثلة في الإطاحة بالسلطات الدستورية التي انتخبها الشعب وإقامة ما يسمى بـ

''الخلافة''. وفي ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٥، رسمت جماعة من المتطرفين شعار ''الخلافة'' على مبنى سفارة أوزبكستان في لندن، التي يقع بها مقر حزب التحرير.

ثانيا، رغم أن التحقيق في الأحداث محل البحث قد بدأ لتوه، يمكن، فعلا على وجه اليقين، إقامة صلة محددة بين المقاتلين والمنظمات المتطرفة الناشطة في بلدان معينة بالمنطقة، وأيضا الجماعات الإرهابية التي تختبئ في أراضي أفغانستان.

ثالثا، إن الهجوم المسلح، والقيام عمدا بقتل واحتجاز الرهائن يمثل أكثر الجرائم وحشية في جميع دول العالم ويخضع لعقوبة صارمة بموجب القانون. وتقوم وكالات مكتب المدعي العام بجمهورية أوزبكستان بالتحقيق في هذه الجرائم في إطار التشريع الجنائي. وفي هذا الصدد، نعتبر أن الدعوات الموجهة لإجراء حوار مع العصابات هي دعوات لا أساس لها على الإطلاق، ومقترحات الوساطة الواردة فيها غير مقبولة.

رابعا، إن تفسير ممثلي حكومات بعض البلدان للأحداث المأساوية في أنديجان بصورة غير صحيحة وعشوائية أمر يثير الحيرة. إذ إن محاولات تصوير المجرمين المسلحين على أنهم ''مقاتلون من أجل الديمقراطية'' يثبت من جديد نزوع دول منفردة معينة إلى استعمال ''معايير مزدوجة'' في تفسير جهود مكافحة الإرهاب التي تقوم بها الدول.

إن طبيعة الأحداث وتطورها بأنديجان قد أكدت أنها قد جاءت نتيجة للأنشطة التخريبية التي تقوم بها الجماعات المتطرفة والجهات الأجنبية الراعية لها:

- استعمال الأسلحة في الهجوم؛
- إطلاق سراح السجناء من السجن؛
- احتجاز الرهائن والاستيلاء على مبنى الإدارة المحلية؛
- طبيعة مطالب المهاجمين (إطلاق سراح السجناء المدانين بارتكاب أعمال إرهابية)؛
- استعمال المدنيين من المسنين والنساء والأطفال كـ ''دروع بشرية''. فقد قام المهاجمون، محتمين بهذه الدروع البشرية، بإطلاق النيران، مستعملين ما يزيد على ٣٠٠ سلاح ناري، حيث قتلوا ٣٧ من أفراد وكالات إنفاذ القانون.

وفي هذا الصدد، يهيب الجانب الأوزبكي بالدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمؤسسات التنفيذية التابعة للمنظمة، التروي وإبداء المسؤولية في تقييم الأحداث التي وقعت في أنديجان. كما نحثهم على أن ينتظروا لحين ظهور نتائج التحقيق الرسمي، التي ستعلن على الملأ. فالمؤتمر الصحفي الذي نظمه مكتب المدعي العام في ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٥ للصحفيين

المحليين والدوليين، فضلا عن ممثلي أعضاء السلك الدبلوماسي، هو مثال على ذلك. وقد شارك رئيس أوزبكستان، إسلام كريموف، في هذا المؤتمر الصحفي. وأُبلغ الصحفيون والدبلوماسيون بالتحقيق الجاري وبالدليل الأولي على وجود خطط وحشية لدى الإرهابيين، كما قُدمت لهم معلومات موضوعية عن الحالة الراهنة في أنديجان.

وفي ٢٣ أيار/مايو، شكل برلمان أوزبكستان لجنة برلمانية مستقلة لإجراء تحقيق شامل في الملابسات المحيطة بالأحداث التي وقعت في أنديجان وأجرى تحليلا متعمقا للأسباب والملابسات التي أدت إلى الأحداث المأساوية وكشف النقاب عنها. وستجري اللجنة تحليلا شاملا للإجراءات التي اتخذتها حكومة أوزبكستان وهياكل السلطة، وتقييما قانونيا لها، وستقوم أيضا بشكل منتظم بإطلاع البرلمان والجمهور على مجرى التحقيق، من خلال وسائل منها وسائط الإعلام.

إن أوزبكستان تؤيد وجهة نظركم التي وردت في التقرير المعنون ''مزيد من الحرية'' بأن الترابط بين الإرهاب والجريمة المنظمة، إلى جانب تهديدات أخرى، آخذ في التعمق، وأن الحملة الشاملة ضد هذه التهديدات والتحديات يتعين أن تصبح دون شك واحدة من العناصر الأساسية في استراتيجية الأمن الجماعي خلال القرن الحادي والعشرين. وفي هذا الصدد، من الجدير بالذكر أن جميع التدابير التي تتخذها أوزبكستان كي تتصدى لتهديدات التطرف والإرهاب تُنفذ داخل إطار ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وتغتنم البعثة الدائمة لأوزبكستان هذه الفرصة كي تجدد للأمين العام للأمم المتحدة أصدق آيات التقدير.

نيويورك، في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٥